دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية بالجزائر

The role of social partners in making educational policy in Algeria

بن مشيه بن يحي[1] benmechih benyahia، يحياوي نجاة[2] yahiaoui nadjat

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة
BENMECHIH100@gmail.com

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة
nadjat.yahiaoui@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/29 تاريخ القبول: 2020/10/14 تاريخ النشر: 2020/11/09

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية إبراز دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة التعليمية والشركاء الاجتماعيين، وإظهار طبيعة العلاقة بين الشركاء الاجتماعيين والسلطة، وتسليط الضوء على الطرق المستخدمة للتأثير في صنع هذه السياسة والقوى الرسمية وغير الرسمية المؤثرة فيها.

فبالرغم من أن الشركاء الاجتماعيين يطرحون مطالبهم وأهدافهم، ويسعون للضغط والتأثير على السلطة، إلا أن دورهم في صنع السياسة التعليمية يظل محدودا، فهم يعانون من التهميش عند اتخاذ القرارات التربوية من طرف وزارة التربية الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الشركاء الاجتماعيين، نقابات التربية، جمعيات أولياء التلاميذ، السياسة التعليمية، الإصلاح التربوي.

Abstract:

This research paper highlights the role of social partners in educational policy-making in Algeria, by addressing the concept of educational policy and social partners, demonstrating the nature of the relationship between social partners and power, and highlighting the methods used to influence policy-making and formal and informal influential forces affecting it.

Despite the ability of social partners to put forward their demands and objectives, and seek to pressure and influence on power, but their role in educational policy-making remains limited, they suffer from marginalization when making educational decisions by the Ministry of National Education.

Keywords: Social partners, Education unions, Pupil associations, Educational policy, Educational reform.

المؤلف المرسل: د نجاة يحياوي nadjat.yahiaoui@univ-biskra.dz

مقدمة:

تمثل السياسة التعليمية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، فبناء الحضارة وتربية الأجيال يتطلب تخطيط سياسة تعليمية واضحة المعالم، وتعتبر عملية رسم السياسة التعليمية من أهم متطلبات التخطيط والتطور الاجتماعي لجميع الدول ومصدرا رئيسيا في إعداد وتنمية وتعليم الموارد البشرية المؤهلة في جميع المجالات التي يحتاجها المجتمع لتحقيق الرخاء والإقلاع الاقتصادي والتطور في مختلف المستويات الحياتية.

إن السياسة التعليمية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال كانت تهدف كلها للقضاء على التعليم الذي ورثه الشعب الجزائري عن الاستعمار، وإثبات شخصية الشعب الجزائري الأصيلة المتمثلة في استعادة أرضه ولغته وتاريخه وثقافته، فجاءت أمرية 16 أفريل 1976 بنصوص ومحتويات تعتمد على جزأرة التعليم وتعريبه ومجانيته وديمقراطيته وإجباريته.

كما نجد أن الجزائر منذ 2003 شرعت في إحداث تغيير شامل لنظامها التربوي على كافة المستويات فسعت من خلاله إلى تحديث النظام التربوي وفق مستجدات المجال البيداغوجي والعلمي ورغبتها في مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي السريع، واللحاق بالركب الحضاري، فشكل رئيس الجمهورية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وتوجت الإصلاحات التربوية بإصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية سنة 2008 للمساهمة في تحسين نوعية التعليم الممنوح ومردود المؤسسة التربوية.

ويمكن اعتبار الشركاء الاجتماعيين كظاهرة اجتماعية في القطاع التربوي في الجزائر، من خلال ما يمكن أن تساهم به في تحقيق الانسجام الحضاري الذي اتسم بتقدم هائل في مجال التكنولوجيات الحديثة إضافة لثورة العولمة، ولهذا الغرض أصبحت علاقات الموظفين وأرباب العمل تفرض وجودها على الساحة التعليمية كفاعل غير رسمي يشارك في تحديد السياسة التعليمية.

بناء على ما سبق، تبرز الإشكالية المحورية لهذا المقال، وهي كالآتي: **ما مدى مساهمة الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية في الجزائر؟**

للإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية تم استخراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالشركاء الاجتماعيين والسياسة التعليمية ؟

- ما هي الطرق التي يستخدمها الشركاء الاجتماعيون للتأثير في صنع السياسة التعليمية ؟
- ما هو دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية في الجزائر؟
- هل هناك أطر بديلة للشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية ؟

أهداف البحث:

لقد أردنا من خلال جميع مراحل بحثنا بلوغ الأهداف التالية:

- الكشف عن العلاقة الموجودة بين الشركاء الاجتماعيين (نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ) والوصاية (وزارة التربية الوطنية) والسياسة التربوية في الجزائر.
- معرفة دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية في الجزائر.
- معرفة القوى الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في صنع السياسة التعليمية في الجزائر.
- معرفة الطرق التي يستخدمها الشركاء الاجتماعيون للتأثير في صنع السياسة التعليمية.

منهجية البحث:

ارتأينا أن نختار لموضوع بحثنا منهجا يتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد طرقه إذ تبنت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الذي يهدف إلى دراسة الظواهر والمواقف والعلاقات. " كما يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث ". **(حسان، 2007، صفحة 74)**

والمنهج الوصفي يسمح لنا بالاطلاع على ما كتب حول موضوع البحث وما أجري من دراسات، ومنه وضع رؤية متكاملة لموضوع البحث، والوقوف على العلاقة بين الشركاء الاجتماعيين والوصاية ومدى مساهمتهم في صنع السياسة التعليمية بالجزائر.

2. الأطر المفاهيمية:

1.2 مفهوم الشركاء الاجتماعيين:

" المقصود بالشركاء الاجتماعيين: مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والنقابات المعتمدة وفروعها على مستوى الولايات، الدوائر، البلديات، المؤسسات التربوية، جمعيات أولياء

التلاميذ المعتمدة ومكونات الحركة الجمعوية ذات الصلة المباشرة " **(وزارة التربية الوطنية، 2016)**. وتعتبر نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ موضوع دراستنا.

والنقابة تنظيم مهني مطلبي يضم مجموعة من العمال والموظفين ومؤسسات العمل، ويكون له امتداد وطني على المستوى المركزي، يعمل هذا التنظيم على تحقيق مطالب مرتبطة بالعمال في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

ويبلغ عدد نقابات التربية في الجزائر عشرة وهي: الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP، النقابة الوطنية للأسلاك المشتركة والعمال المهنيين للتربية الوطنية SNCCOPEN، الاتحاد الوطني لمستخدمي التربية والتكوين UNPEE، النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين SATEF، النقابة الوطنية لعمال التربية SNTE، النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPEST، المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية CNAPESTE، النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الابتدائي SNAPEP، مجلس أساتذة الثانويات الجزائرية CLA.

أما جمعية أولياء التلاميذ فهي هيئة منتخبة من طرف أولياء التلاميذ على مستوى كل مؤسسة تربوية، ويكون لها تمثيل وطني على المستوى المركزي، وهدفها زيادة التواصل بين الأسرة والمدرسة لرفع المستوى التعليمي للتلميذ.

وجمعيات أولياء التلاميذ في الجزائر عددها ثلاثة وهي: الفيدرالية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ FNAPE، المنظمة الوطنية لأولياء التلاميذ ONPE، الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ ANPE.

2.2 حقوق الشركاء الاجتماعيين في النظام التربوي الجزائري:

أصدرت وزارة التربية الوطنية في أوت 2016 ميثاق أخلاقيات المهنة بعد مشاورات بين الإدارة المركزية لوزارة التربية والشركاء الاجتماعيين من نقابات وأولياء للتلاميذ، ليؤسس أرضية صلبة للشراكة، وهذا الميثاق يحدد حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (الأساتذة والإداريون والعمال المهنيون والنقابات وجمعيات أولياء التلاميذ والتلاميذ)، ومن أهم أهدافه توفير جو تسوده الثقة المتبادلة بين أعضاء الجماعة التربوية.

وتم التركيز في جانب الحقوق على الجانب المحلي لدور نقابات التربية والاقتصار على حل المشاكل المهنية والاجتماعية بالحوار والتنسيق وحصره في حق الحصول على المعلومات التي تهم النظام التربوي والمؤسسات التربوية، التكفل بالمشاكل المهنية، أما في جانب السياسة التعليمية فيتم التطرق إلى مساهمة نقابات التربية في تنفيذ السياسة التربوية وليس صنعها حسب ما جاء في البند التالي: " السهر على تكثيف التنسيق والتشاور المتواصل مع الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ السياسة التربوية والقضايا المتعلقة بالمسارات المهنية لمستخدمي قطاع التربية الوطنية ". **(وزارة التربية الوطنية، 2016، صفحة 23)**

وتم الحث في هذا الميثاق على " إرساء لغة الحوار ومد جسور الثقة بين الإدارة والشركاء الاجتماعيين " **(وزارة التربية الوطنية، 2016، صفحة 23)**، وفي هذا البند لم يتم توضيح أهداف الحوار، وهل يشمل المساهمة في صنع السياسة التعليمية أم لا ؟

" ويرمي هذا الميثاق إلى توفير ظروف إقامة جو من الثقة المتبادلة بين مختلف مكونات الجماعة التربوية والفاعلين في القطاع وشركائهم الاجتماعيين... لتنفيذ العديد من العمليات التي يجب القيام بها من أجل الرفع من الأداء البيداغوجي ونوعية الحكامة واحترام الأخلاقيات " **(وزارة التربية الوطنية، 2016، صفحة 24)**، حيث تطرق الميثاق إلى خلق جو من الثقة المتبادلة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين للرفع من الأداء البيداغوجي دون المساهمة في رسم هذا الأداء.

أما بالنسبة لجمعيات أولياء التلاميذ تم التركيز في جانب الحقوق على الجانب المحلي لها وحصره في الحق في الإعلام بشأن ظروف سير المؤسسة التربوية وتقديم المساعدات المادية الضرورية، وإنجاز النشاطات اللاصفية، وكذا الأعمال ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها هذه المؤسسات، دون التطرق لمشاركة جمعيات أولياء التلاميذ في صنع القرارات التربوية الوطنية، إلا أنه تم التطرق في أحد بنود الميثاق أنه يمكن لجمعيات أولياء التلاميذ طرح المشاكل التي تصادفها وحلها على المستوى الوطني أو المحلي، فجاء في نص البند ما يلي: " التكفل بالمشاكل المطروحة من طرف جمعيات أولياء التلاميذ على المستوى الوطني والمحلي بالتشاور والتنسيق " **(وزارة التربية الوطنية، 2016، صفحة 21)**.

وحسب المادة 26 من القانون التوجيهي: " يمكن لجمعيات أولياء التلاميذ المنشأة طبقا للتشريع الساري المفعول، تقديم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية ولمديريات

التربية بالولايات " **(وزارة التربية الوطنية، 2008، صفحة 71)**، تم حصر حقوق جمعيات أولياء التلاميذ في تقديم اقتراحات تخص القرارات التربوية دون المشاركة في رسمها أو المساهمة في صنعها.

3.2 مفهوم السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية مصطلح مشتق من السياسة العامة للدولة، وتعرف حسب أحمد زكي بدوي: " المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عن اتخاذ قراراتها " **(زكي بدوي، 1980، صفحة 200)**.

ويعرفها محسن محمود عياصرة " السياسة التعليمية هي المبادئ والأهداف والمناهج أو الطرق والوسائل التي تحددها الدولة في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة " **(محمود عياصرة، 2011، صفحة 4)**.

كما تعرفها سعاد محمد عيد بأنها " مجموعة من الغايات المجتمعية محددة في أهداف تربوية عامة، تستمد من المتطلبات الحقيقية لمجتمع وتواجه التحديات التي يتعرض لها، وتوضع لتحقيق تبديل أفضل في الوضع التعليمي ومن ثم وضع المجتمع القائم، وتتّبع الأسلوب العلمي في كل مرحلة من مراحلها، يضعها المسؤولين على التعليم بمشاركة فئات مجتمعية متأثرة به، وتكون في شكل وثيقة رسمية يلزم تنفيذها " **(محمد عيد، 2013، صفحة 39)**.

أما السيدة محمود إبراهيم سعد فتعرفها: " إن السياسة التعليمية شأنها شأن أي فعل مجتمعي موجه؛ فهي لا تتم إلا في وسط مجتمعي حاضن إياها، ويمدها بفلسفته، وأفكاره، ومقوماته بصفة عامة؛ ومن هنا يمكن القول: إنه لا يمكن تصور مجتمع لديه مؤسسات تعليمية رسمية من دون سياسة تعليمية، وفي المقابل لا توجد سياسة تعليمية من دون مجتمع، وحسب فهم المجتمع، وقدرته على صنع السياسة وتنفيذها تكون قوتها " **(السيدة محمود، 2011، صفحة 29)**.

ويعرف لشهب أحمد صنع السياسة التعليمية بأنها: " عملية إدارية وسياسية يتم خلالها وضع سياسات وإجراءات ونظم تتطلبها عملية إدارة وتسيير المنظومة التربوية في سبيل حل المشاكل أو تحقيق الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها في فترة زمنية وفي ظروف سياسية معينة " **(لشهب، 2014، صفحة 257)**.

ويعرفها سعود هلال الحربي " إن صنع السياسة التعليمية عملية تتضمن خطوات عدة، تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل مرورا بعمليات نقاش وبحث وجمع للمعلومات، وتشارك في صياغتها جهات رسمية مثل رئيس الدولة ومجلس الوزراء ووزارة التربية والجامعات، وغير رسمية مثل نقابات المعلمين وجمعيات النفع العام وجماعات المصالح والأحزاب السياسية، والهيئات الاقتصادية " **(سعول هلال، 2007، صفحة 19)**.

إذا السياسة التعليمية هي مجموعة من المبادئ والأهداف التي توجه التعليم، تنبثق من الفلسفة العامة للمجتمع وتعكس أهدافه واتجاهاته، تعمل على المحافظة على الثوابت الوطنية المتمثلة في الإسلام واللغة العربية والأمازيغية والموقع الجغرافي، تحتل الدولة موقعا هاما في إعدادها ورسمها والتخطيط لها وبمشاركة فئات مجتمعية، لذا يجب تبني هذه السياسة في ضوء أهداف متفق عليها حتى نستطيع رسم الخطط والإجراءات لتحقيقها.

3. القوى الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية:

إن عملية صنع السياسة التعليمية بالغة الأهمية مما جعل الجهات المساهمة في صنعها مختلفة، منها القوى الرسمية والمتمثلة في السلطة التنفيذية، الحكومة، السلطة التشريعية، وزارة التربية الوطنية، ومنها القوى غير الرسمية المتمثلة في الأحزاب، النقابات، جمعيات أولياء التلاميذ.

1.3 القوى الرسمية: وهي الأطراف الفاعلة في صنع السياسة التعليمية وتتضمن:

- ✓ **السلطة التنفيذية:**

والمتمثلة أولا في رئيس الجمهورية حسب دستور 1996 منحه صلاحيات تتعلق بصنع السياسات العامة واتخاذ القرار حسب المواد (78، 77، 78، و124 و126)، وهو ما مكن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الثلاثاء 13 ماي 2000 بقصر الأمم بنادي الصنوبر من تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

- ✓ **الحكومة:**

هي الهيئة الإدارية الثانية التي تتكون منها السلطة التنفيذية، فقد منح دستور 1996 مكانة كبيرة ودورا مؤثرا للحكومة في السياسة العامة وفي تنفيذها كما نصت ذلك مواده (79،

80، 84، 85 و119). " لقد ساهمت الحكومة في عملية صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر حيث أنها شاركت في اقتراح أغلبية الأعضاء والمكونين للجنة التربوية باختيار جزء منهم ينتمون وظيفيا إلى قطاع التربية الوطنية، وهي ساعدت الرئاسة على إدراك وفهم مشكلة المنظومة التربوية من خلال التقارير التي كانت ترفعها لها الوزارة، ومن الناحية العملية والفنية، فالحكومة هي التي برمجت مشكلة المنظومة التربوية في أجندتها السياسية ودرستها وأعدت البدائل الممكنة والمفضلة لها " **(Ben bouzid, 2009, p. 20)**.

ولعبت وزارة التربية الوطنية دورا مهيمنا في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقارير المتعلقة بالسياسة التعليمية وقدمتها للحكومة التي درستها. ثم عرضتها على اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 30 أفريل 2003 الذي ناقشها ووافق على المشروع الذي أعدته الحكومة ثم قدم إلى البرلمان للمصادقة عليه.

- ✓ **السلطة التشريعية:**

والمتمثلة في المجلس الشعبي الوطني الذي يقوم بتشريع القوانين وصنع السياسات، كما يتولى الإشراف على النشاط الحكومي ومراقبة أدائه، باعتباره ممثلا للشعب. " وقد ساهم المجلس الشعبي الوطني من خلال دراسة مشروع السياسة التربوية من طرف لجنة التربية ثم من طرف اجتماع المجلس والتصويت عليها، ثم عرض الملف بعد ذلك لدراسته والمصادقة عليه وفق ما هو محدد له في الدستور وفي قوانينها العضوية، في دراسة ومناقشة مشاريع القوانين التي حضرتها الحكومة حول سياسة إصلاح المنظومة التربوية حيث صادق بتاريخ 27 جويلية 2002 على القرارات التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي أعدتها الحكومة بالإضافة إلى مصادقته على القانون التوجيهي الصادر سنة 2008 " **(لشهب، 2014، صفحة 266)**.

2.3 القوي غير الرسمية:

أهم القوى غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية نجد:

- **الأحزاب السياسية:**

تمارس الأحزاب السياسية دورها في صنع السياسة التعليمية من خلال عدة قنوات أهمها السلطة التشريعية من خلال تمرير اقتراحاتها في البرلمان أو معارضتها للقوانين وذلك من خلال نوابها وهو ما يعد دورا رقابيا على سياسة الحكومة، وأيضا السلطة التنفيذية حيث

أن القيادات السياسية التي تسيطر على الحكومة هي المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها، وأيضا تلعب الأحزاب السياسية دورا رقابيا على نشاط السلطة التنفيذية من خلال وسائل الإعلام.

- **التنظيمات النقابية:**

" تلعب النقابات المهنية للأساتذة باعتبارها نوعا من جماعات المصالح دورا هاما في مختلف الدول على مستوى صنع السياسات التعليمية، بالإضافة لدورها في الدفاع عن حقوق ومصالح الأساتذة، وتقديم برامج التنمية المهنية المختلفة لهم، كما قد تسهم في رفع ميزانية التعليم، كما لها دور في تنمية أخلاقيات المهنة وفي التربية السياسية لدى أعضائها " **(بغدادي، 2009، صفحة 65)**.

وفي الجزائر وعلى الرغم من أن القوانين والتشريعات تعترف بالنقابة كشريك اجتماعي إلا أنها في الوقت ذاته تضع السلطة القيود الإدارية لها لتحد من مشاركتها وفاعليتها، فالنقابات اختارت الأسلوب المطلبي الذي يقلق السلطة ويؤثر سلبا على سير عمل الحكومة وتعريتها.

- **جمعيات أولياء التلاميذ:**

هي تنظيم يتشكل من أولياء التلاميذ المتمدرسين في مؤسسة تعليمية، ولها مكاتب وطنية، وتعتبر طرفا هاما في الجماعة التربوية، لما تقوم به من دور في مساعدة التلاميذ والمؤسسة، وهي مؤسسات استشارية اقتراحيه تشارك بشكل فعال في ضمان السير الحسن للمؤسسات التعليمية والإصلاح التربوي.

- **وسائل الإعلام:**

تساعد وسائل الإعلام دوائر صنع القرار السياسي بتزويدها بالمعلومات وبمعرفة اتجاهات الرأي العام مما يساعد على صنع القرار المناسب أو وضع البدائل له، وهي وسيلة لنقل القرارات ونشرها مع تقديم التحليل والتفسير والمبررات لاتخاذ هذه القرارات.

4. دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية:

1.4 الاستشارة أثناء صنع السياسة التعليمية:

عندما تعقد الاجتماعات بين الشركاء الاجتماعيين ووزارة التربية الوطنية عند إصدار القرارات التربوية تتم استشارتهم، قد تتوقف الاستشارة عند حد الاستماع الشفهي أو تكون مكتوبة في بعض الأحيان، ويتم تقديم وعد بأنها ستأخذ بعين الاعتبار، دون التأكيد من مدى

تحقيق هذا الوعد، ويرجع ذلك لكون الاستشارة غالبا ما تقتصر على رئيس النقابة أو رئيس جمعية أولياء التلاميذ أو أعضاء مكاتبهم، دون الرجوع للمنخرطين والمناضلين.

" البرلمان الجزائري لا يتضمن لا قانون داخلي ولا العضوي المنظم لأعماله إمكانية قانونية لإشراك مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات بأي شكل كان عمله، إلا أنه في بعض الحالات تشارك الجمعيات في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، إذا استثنينا المادة 43 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني التي تسمح بالاستشارات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية لممثلي المجتمع المدني" **(جابي، 2007، صفحة 157)**.

فالقانون الجزائري لا يلزم المشرعين بإشراك المجتمع المدني (الشركاء الاجتماعيون جزء من المجتمع المدني) في رسم السياسات العامة للدولة، وإنما يسمح باستشارتهم فقط.

2.4 تقديم مقترحات للسياسة التعليمية:

تعتبر النقابات وجمعيات أولياء التلاميذ كقوة اقتراح، حيث تعمل نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ على تقديم مقترحات لحل المشكلات العالقة، أو تقديم مقترحات تتعلق ببعض السياسات التعليمية لدى وزارة التربية الوطنية.

3.4 التعديل في السياسات القائمة:

تسعى بعض نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ في التدخل في عملية صنع السياسة التعليمية بهدف تعديلها بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها ومطالبها وتفادي مخاطر عدم تحقيق أو تعديل تلك السياسات، فمثلا نجد أن الفيدرالية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ دعت نقابات التربية إلى توقيف الإضراب الذي قامت به لأن ذلك ليس في صالح التلاميذ، كما أنها في نوفمبر 2009 قامت بمفاوضات ومناقشات مع وزير التربية لأجل ضبط مخطط وطني للاستدراك الفوري للدروس المتأخرة جراء هذا الإضراب، مع تفادي التسرع والحشو وتكديس الدروس واحترام وتيرة دراسية متوازنة وعادية، وبالفعل تمكنت الفيدرالية من تعديل السياسة بناء على وزارة التربية.

5. الطرق التي يستخدمها الشركاء الاجتماعيون للتأثير في صنع السياسة التعليمية:

يعتمد الشركاء الاجتماعيون عدة طرق للتأثير على السلطات في صنع السياسة التعليمية، وهذه الطرق تتخذ أشكالا مختلفة، فقد تتخذ شكل الإقناع كالمفاوضات أو التفاوض، وقد تتخذ شكل الإرغام أو الإكراه كالإضراب عن العمل.

1.5 التفاوض الجماعي:

يتمثل التفاوض في الحوارات والمناقشات الدورية المباشرة التي تجري بين الشركاء الاجتماعيين والوصاية المتمثلة في وزارة التربية الوطنية لأجل التوصل إلى اتفاق لتنظيم العمل، واستقرار العلاقات، وتحقيق المطالب المرفوعة.

وفي القانون الجزائري وحسب القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410هـ، والموافق لـ 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، وفي بابه الثاني والخاص بحقوق العمال وواجباتهم، الفصل الأول، حقوق العمال وفي مادته الخامسة **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 573)**: " يتمتع العمال بالحقوق الأساسية التالية: التفاوض الجماعي، اللجوء إلى الإضراب عن العمل ".

" وتعتبر المفاوضة الجماعية أسلوبا وديا لإيجاد حل لمنازعات العمل الجماعية، كما تعد أسلوبا مباشرا للحوار والنقاش بين طرفي النزاع الجماعي، يلتقي العمال سواء نقابيين أو منتخبين مباشرة من طرف العمال وصاحب العمل، وذلك لتبادل أوجه الحوار والآراء للوصول إلى مجموعة من الحلول المطروحة الممكنة التي يكون فيها رضا الطرفين " **(أحمدية، 1998، صفحة 15)**.

وحسب مخلوف كمال: " أصبح التفاوض الجماعي اليوم جزء لا يتجزءا من قواعد قانون العمل، وهذا راجع إلى دوره في الحفاظ على استقرار علاقات العمل، وآثاره على المجتمع كونه وسيلة لتحقيق السلم الاجتماعي، وذلك عن طريق الربط بين قانون العمل والواقع الاجتماعي مما أدى إلى خلق جو من التواصل " **(مخلوف، 2014، صفحة 10)** فالتفاوض يعتبر أسلوبا سلميا وديا وراقيا، تستعمله النقابات وجمعيات أولياء التلاميذ لتحقيق المطالب.

ومن أمثلة التفاوض الجماعي الاجتماع الذي عقد بوزارة التربية الوطنية تحت إشراف وزيرة التربية نورية بن غبريط وإطارات الوزارة من جهة والشركاء الاجتماعيين الممثلين في الأمناء والمنسقين الوطنيين لنقابات التربية وممثلين عن الهيئات الوطنية لجمعيات أولياء

التلاميذ من جهة أخرى، وذلك يوم الاثنين 10 سبتمبر 2018، وتضمن جدول الأعمال التقييم الأولي للدخول المدرسي 2019/2018، وعرض المحاور الكبرى لسياسة التعليم في الجزائر خاصة ما تعلق بجودة التعليم ونوعيته، التحوير البيداغوجي، الحوكمة، التكوين، التأكيد على محورية التعليم الابتدائي داخل المنظومة التربوية، هيكلة امتحان البكالويا، ملف الخدمات الاجتماعية، وبعد تقديم ممثلي الشريك الاجتماعي لمجموعة من الانشغالات، اختتمت الوزيرة اللقاء بإعلان تنظيم لقاءات ثنائية للإجابة على مختلف المواضيع المطروحة.

وبتاريخ 10 ديسمبر 2018 اصدر تكتل النقابات المستقلة في قطاع التربية الوطنية المنضوي تحت لوائه ست نقابات، بيان رقم 2018/01 قرر فيه الانسحاب من ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الموقع سنة 2015 بين الوزارة الوصية و 8 نقابات وجمعيتي أولياء التلاميذ، حتى عدول الوزارة عن مواقفها الرافضة للحوار الاجتماعي الجاد المفضي إلى حلول فعلية تضمن استقرار القطاع، ويتعلق الأمر بنقابات الاتحاد الوطني لمستخدمي التربية والتكوين UNPEE، النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين SATEF، النقابة الوطنية لعمال التربية SNTE، النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPEST، المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية CNAPESTE، مجلس أساتذة الثانويات الجزائرية CLA.

وأعلنت نقابات التربية في هذا البيان عن مقاطعة جميع الاجتماعات والأنشطة التي تنظمها وتبرمجها وزارة التربية الوطنية وطنيا ومحليا ردا على عدم وفاء الوزارة بالتزاماتها، واستهجانها لطريقة تعامل الوزارة مع النقابات محليا ووطنيا، والتي تتنافى مع الشراكة الاجتماعية الحقيقية، مؤكدة أن الوزارة تسعى من خلالها إلى التضييق على حرية ممارسة العمل النقابي من خلال إلغاء العمل بمحاضر الاجتماعات الثنائية وعدم توفير المقرات للنقابات وعرقلة حق التفرغ للممثلين النقابيين لممارسة نشاطهم واللجوء إلى المحاكم في حل النزاعات الجماعية، وأيضا التنديد بسياسة التسويف والهروب إلى الأمام المعتمدة من الوزارة، خصوصا طريقة عمل اللجان المنصبة لحل المشاكل المطروحة كالخدمات الاجتماعية والقانون الأساسي، وأيضا تحميل الوزارة سياسة الأحادية والانفرادية المعتمدة في كل ما تعلق بالتغييرات الجديدة في النظام التعليمي أو ما اصطلح عليه بالإصلاحات دون إشراك النقابات.

وبتاريخ 19 جانفي 2019 أصدر تكتل النقابات المستقلة في قطاع التربية الوطنية بيانا رقم 2019/02 يدعو فيه لإضراب وطني يوم 21 جانفي 2019 متبوعا بوقفات احتجاجية أمسية يوم 22 جانفي 2019 أمام مديريات التربية.

وحسب بيان التكتل النقابي فإن اللقاءات الثنائية التي دعيت لها النقابات لم ترق إلى مستوى تطلعات الأسرة التربوية والنقابات الممثلة لها، حيث تميزت ردود وزارة التربية الوطنية على المطالب المرفوعة بالسطحية، خاصة ما تعلق بالملفات الاجتماعية والمهنية والبيداغوجية التي قوبلت بمجرد وعود من طرف مسؤولي القطاع دون تحديد رزنامة زمنية وآليات واضحة لتنفيذها.

2.5 الإضراب عن العمل:

وفي حال فشل التفاوض في تحقيق المطالب، يلجأ الشركاء الاجتماعيون إلى وسائل ضغط أخرى كالاحتجاج أو الإضراب وهو التوقف الإرادي والصريح عن العمل وبصفة مؤقتة وجماعية من قبل العاملين أو الموظفين المكلفين بالقيام به بهدف إرغام السلطات العمومية على تلبية المطالب أو المصالح المشتركة لهم.

وجاء في القانون رقم 90-2 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق لـ 6 فبراير سنة 1990 يتعلق بالرقابة من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب " **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 233)**.

ففي الباب الثالث تحت عنوان ممارسة حق الإضراب، الفصل الأول تحت عنوان كيفيات ممارسة حق الإضراب، المادة 24: إذا استمر الخلاف بعد استنفاد إجراءات المصالحة والوساطة المنصوص عليها أعلاه، وفي غياب طرق أخرى للتسوية، قد ترد في عقد أو اتفاقية بين الطرفين، يمارس حق العمال في اللجوء إلى الإضراب وفقا للشروط والكيفيات المحددة في أحكام هذا القانون.

وحسب عمار بوضياف: " الإضراب هو توقيف إرادي جماعي عن العمل لمدة محددة أو غير محددة بغرض تحقيق مطالب مهنية أو اجتماعية " **(بوضياف، 2007، صفحة 337)**.

" والإضراب يمثل أداة ووسيلة ضغط تمارس ضد السلطة الوصية بغية التوصل إلى تلبية حاجات ومطالب يدعو إليها المضربون " **(بوضياف، 2007، صفحة 338)**.

ومن أهم الإضرابات التي قامت بها النقابات المستقلة في قطاع التربية إضراب وطني شامل دعا له المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (والذي تحول اسمه بعد توسعته للطورين المتوسط الابتدائي وأصبحت التسمية الجديدة المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية) CNAPESTE، وقد استمر 24 يوما بدءا من 24 فيفري 2010 والذي كان مدته أسبوعا وتم تجديده، لكن العدالة قضت بعدم مشروعيته وأمهلت المضربين حتى 08 مارس 2010 للعودة للتدريس وإلا تسلط عليهم عقوبة العزل، وقد استجابت النقابة لقرار العدالة لوقف الإضراب دون تحقيق المراد من هذا الإضراب، وكانت أهم المطالب مراجعة النظام التعويضي لموظفي التربية بما يضمن العدالة والانسجام مع باقي القطاعات، التجسيد الفعلي لطب العمل وفق قوانين الجمهورية، إعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية لتدارك الاختلالات الناجمة في التصنيف والترقية والإدماج لبعض الأسلاك، تسيير أموال الخدمات الاجتماعية بكيفية تراعي مبدأين أساسين هما الانتخاب والتضامن.

6. خاتمة:

عملت وزارة التربية الوطنية على فتح قنوات الحوار والتفاوض مع نقابات التربية وجمعيات أولياء التلاميذ من خلال لقاءات واجتماعات تشاورية وتفاوضية، إلا أن العلاقة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين لم ترق إلى درجة الشراكة، وهذا ما يبرر غياب أطر قانونية تنظم الحوار والتفاوض، وما تزال العلاقة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين علاقة صراعية أكثر من كونها تعاونية، لانفراد الوزارة بإصدار القرارات التربوية وتهميش الشركاء الاجتماعيين.

يمكن أن يكون للشركاء الاجتماعيين دور فعال في صنع السياسة التعليمية إذا تم وضع إطار تشريعي وقانوني يؤسس لنظام تفاوض فعال، وتوفير المناخ المناسب والملائم للشركاء الاجتماعيين من أجل التشاور والتفاهم بعيدا عن التضييق والتخويف، وضمان الحريات والحقوق النقابية، وتبني الحوار الجاد المفضي إلى حلول ملموسة لكل القضايا المطروحة، الذي يضمن مشاركة الشريك الاجتماعي في صنع السياسة التعليمية.

7. قائمة المراجع:

1. إبراهيم سعد السيدة محمود. (2011). **المخطط التعليمي دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1.
2. أحمد زكي بدوي. (1980). **معجم مصطلحات التربية والتعليم**. القاهرة: دار الفكر العربي.
3. أحمد لشهب. (2014). **صنع السياسة التربوية في الجزائر**. مجلة المفكر، العدد الحادي عشر .
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1990). العدد06، مؤرخ في 11 رجب عام 1410هـ الموافق لـ 6 فبراير .
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1990). العدد17، مؤرخ في أول شوال عام 1410 هـ الموافق لـ 21 أفريل.
6. الحربي سعول هلال. (2007). **السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات**. الرياض: العبيكان، ط1.
7. سعاد محمد عيد. (2013). **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
8. سليمان أحمدية. (1998). **الوجيز في شرح علاقات العمل في التشريع الجزائري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. عبد الناصر جابي. (2007). **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر– واقع وآفاق**. الجزائر: الفكر البرلماني.
10. عمار بوضياف. (2007). **الوجيز في القانون الإداري**. المحمدية– الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2.
11. كمال مخلوف. (2014). **مبدأ السلم الاجتماعي في تشريع العمل بين آلية التفاوض كأساس لتكريس المبدأ والإضراب كوسيلة ضغط**. تيزي وزو: رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.
12. محسن محمود عياصرة. (2011). **نظم وسياسات التعليم**. البحرين: دار وائل للنشر.
13. منار محمد بغدادي. (2009). **السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

14. هشام حسان. (2007). **منهجية البحث العلمي**. الجزائر: مطبعة الفنون، ط1.
15. وزارة التربية الوطنية. (2008). القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008. الجزائر: المركز الوكني للوثائق التربوية.
16. وزارة التربية الوطنية. (2016). ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية. الجزائر: الوركز الوطني للوثاق التربية.
17. Boubekeur Ben bouzid .(2009) .**La Reforme de l'éducation en Algérie** .Casbah- Alger: Enjeux et réalisations.